المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

رئيس الحكومة
ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Le Chef du Gouvernement

ANLCA
الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
ⵜⴰⵡⵉⵙⵉ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵖⵍⵉⵡⵜ
Agence Nationale de Lutte Contre l'Analphabétisme

خارطة الطريق 2023 2027

خارطة الطريق

2027-2023

فهـرس

مقدمة **04**

1. المقاربة المعتمدة لإعداد خارطة الطريق **06**

1-1 نهج التحليل الاستراتيجي 07
2-1 اعتماد تشاور موسع 11

2. الرؤية والأهداف والمحاور الاستراتيجية **12**

1-2 الرؤية والأهداف الاستراتيجية 13
2-2 المحاور الاستراتيجية 14

3. المشاريع حسب المحاور **16**

1-3 الاستهداف (4 مشاريع) 17
2-3 الالتقائية (4 مشاريع) 19
3-3 الجودة (5 مشاريع) 21
4-3 الحكامة (7مشاريع) 23

4. تنزيل خارطة الطريق: الإطار ومؤشرات التتبع **26**

1-4 شروط التنزيل 27
2-4 آليات التتبع والمؤشرات 27

ملحق **29**

مقدمة

مكنت حصيلة خارطة الطريق 2017-2021، وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بمحاربة الأمية بالمغرب، والمشاورات الموسعة مع المتدخلين والشركاء في المجال، من إجراء تشخيص للوضع الراهن في مجال محاربة الأمية على المستوى الوطني، انتهى الى الخلاصات التالية:

- تأكيد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 على أهمية محاربة الأمية من خلال الإشارة في الرافعة 19 الى تأمين التعلم مدى الحياة؛
- ضرورة تطوير مقاربة مفهوم محاربة الأمية؛
- اعتبار الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية رافعة مؤسساتية لدينامية مجال محاربة الأمية على الصعيد الوطني؛
- تطور منظومة قيادة استراتيجية محاربة الأمية بشكل بارز خلال السنوات الأخيرة؛
- اعتماد استراتيجية محاربة الأمية على رؤية واضحة انطلاقا من كونها قضية وطنية، وما يتطلبه ذلك من تقوية التواصل، وحشد المزيد من الشركاء قصد الاستجابة إلى الحاجيات، مع تنويع العرض؛
- إغناء العرض التربوي لمحاربة الأمية بالإنتاجات الرقمية؛
- ضرورة تعزيز القدرات في مجال هندسة البرامج والعرض الأندراغوجي من أجل خدمة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية؛
- دليل لمهن محاربة الأمية في طور الاعداد من طرف الوكالة وشركائها مما سيساهم في إضفاء الطابع المهني على المتدخلين في القطاع؛
- نظام التتبع والتقييم يتسم بالنجاعة، ويحتاج إلى تحسين أمثل؛
- ضرورة اعتماد الإطار الوطني للإشهاد قصد معادلة عمليات محاربة الأمية على الصعيد الوطني؛
- إمكانية تحسين أدوات رصد تطور مؤشرات الأمية.

بناءً على هذا التشخيص، ووفق نهج تشاوري موسع تمت صياغة خارطة الطريق 2023-2027. هذا وتأتي خارطة الطريق الجديدة استجابة للسياقات التالية:

◂التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في مجال محاربة الأمية والتي تدعو الى استفادة فئة عريضة من المواطنين والمواطنات من برامج محو الامية تتجاوز أهدافها عملية تعلم القراءة والكتابة إلى تيسير اندماج الفئة المستهدفة في سوق الشغل، من خلال دورات تكوينية تمكن المستفيدين من تطوير مهاراتهم في بعض الحرف، وتقوية قدراتهم لخلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل" [1].

◂ مضامين ومقتضيات النموذج التنموي الجديد (NMD) " (...) دعم آليات التربية والتكوين والإدماج والمواكبة والتمويل المخصصة للنساء. في هذا الإطار، تقترح اللجنة ما يلي: 1) دعم مكثف لمجهودات محاربة الأمية والهدر المدرسي ....، بالخصوص في العالم القروي وفي المدن الصغرى، وتعزيز قنوات التكوين والتوجيه والإدماج على مدى الحياة (برامج التصديق على المكتسبات المعرفية، منصات للتعليم عن بعد، محو الأمية الرقمية، إلخ) [2].

◂الوثائق المرجعية المختلفة المؤطرة لمجال التربية والتكوين الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 - من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء" وكذا القانون الإطار 51.17 تعمل الحكومة بشراكة مع جميع الهيئات العامة والخاصة وفعاليات المجتمع المدني، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استدامة التعلم والسعي من أجل القضاء على الأمية ومسبباتها ومظاهرها، وذلك في أجل أقصاه عشر سنوات» [3].

◂البرنامج الحكومي (2021-2026) وكذا التزامات المغرب الدولية، لا سيما ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وكذا وثيقة المؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار (CONFINTEA VI)، المسمى بإطار عمل مراكش". هذا الإطار يعتبر وثيقة مرجعية في مجال توجيه وتطوير تعلم الكبار وتعليمهم، وخارطة طريق لـ 12 سنة المقبلة، تضع المتعلم الكبير في صلب السياسات التعلمية، وتكرس مبدأ التعلم مدى الحياة كرافعة أساسية لتسريع بلوغ أهداف التنمية المستدامة[4].

باعتماد على كل ما سلف، تعتبر خارطة الطريق 2017-2023 وثيقة إستراتيجية وعملية تهدف إلى توجيه جهود جميع الفاعلين المعنيين بالقضية الوطنية لمحاربة الأمية. حيث أنها تسعى لتحقيق الطموح المغربي من خلال رسملة

1. الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد في مراكش من 15 ال 17 يونيو 2022
2. النموذج التنموي الجديد، التقرير العام، ص 107
3. القانون الاطار 51-17، المادة 23
4. الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد في مراكش من 15 ال 17 يونيو 2022

حصيلة السنوات الماضية واقتراح إجراءات جديدة. كما تندرج خارطة الطريق الجديدة في سياق يتسم بالتغير، ويتميز بتطور الحاجيات سواء من حيث نطاقاتها أو أهدافها ومحاور تدخلها. كما تأخذ هذه الوثيقة بعين الاعتبار التطور الحاصل في محتويات وطرق التعليم الخاصة بمحاربة الأمية.

إن مفهوم محاربة الأمية اليوم يشمل في الواقع وضعيات متنوعة وجب أخذها بعين الاعتبار. فتعدد الحالات في سياق محاربة الأمية، تجعل من الرؤية الثنائية شخص أمي / غير أمي مقاربة متجاوزة. مما يستوجب العمل أكثر على تجديد المقاربات وتطوير المنهجيات وربطها باحتياجات الفئات المستهدفة، وفي إطار التعلم مدى الحياة. كما يجب تكثيف جهود جميع الفاعلين في المجال من أجل ضمان عمل مشترك ومتضامن، وجدير بتوفير برامج عالية الجودة وتهيئة الظروف المناسبة لتعزيز حكامة قطاع محاربة الأمية.

بعد ابراز خصائص المقاربة المعتمدة على التحليل الاستراتيجي لإعداد خارطة طريق 2023-2027 ، سنقدم فيما يلي مضامين الرؤية والأهداف الاستراتيجية ، وكذا محاور العمل ومضامين مشاريع كل محور على حدة ، بالإضافة إلى شروط التنفيذ.

المقاربة المعتمدة لإعداد خارطة الطريق

1-1 نهج التحليل الاستراتيجي
1-2 اعتماد تشاور موسع

1. مقاربة إعداد خارطة الطريق

تعكس خارطة الطريق لمحاربة الأمية للفترة 2023-2027، والتي تم إعدادها وفقا لمنهج التحليل الاستراتيجي، جانبين أساسين: الأول يتعلق بالرؤية والأهداف الاستراتيجية، حيث تم الاعتماد فيه على تحليل معطيات واقع مجال محاربة الأمية. أما بالنسبة للجانب الثاني فيتعلق بآليات التنفيذ والمحاور الاستراتيجية وكذا شروط التنزيل. وقد اعتمدت هذه المقاربة أيضا على التوجهات الوطنية الخاصة بإصلاح منظومة التربية والتكوين، والتي يتم تنزيلها في إطار مختلف النصوص القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى مشاورات موسعة مع كافة الشركاء والفاعلين في مجال محاربة الأمية.

1-1 نهج التحليل الاستراتيجي

تم إعداد خارطة الطريق 2023-2027 وفق نهج التحليل الاستراتيجي لتحديد المسار الذي يجب اتباعه، على المدى المتوسط أو الطويل، مع مراعاة إكراهات البيئة الخارجية والقدرات والإمكانيات المتاحة داخليا. وفي هذا الصدد، تم إجراء تحليل لمعطيات واقع مجال محاربة الأمية، أخذا بعين الاعتبار التوجهات العامة، من أجل تحديد الأهداف وكذا استراتيجية وشروط التنفيذ.

ترسيخ التوجهات الكبرى

تروم خارطة الطريق 2023-2027 تنفيذ التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده في مجال إصلاح منظومة التربية والتكوين. كما تتأسس على العديد من النصوص المرجعية المؤطرة لتنمية رأس المال البشري بشكل عام، نذكر منها:

- الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد بمراكش من 15 إلى 17 يونيو 2022؛
- النموذج التنموي الجديد (NMD) الذي يدعو إلى تعزيز رأس المال البشري، وتكافؤ الفرص، وإقرار مجتمع عادل؛
- البرنامج الحكومي 2021-2026؛
- توصيات "الرؤية الإستراتيجية 2015-2030" وخاصة الرافعة (5-20) المتعلقة بضرورة تنفيذ خطة عمل مستعجلة تهدف إلى خفض المعدل العام للأمية على المدى المتوسط؛
- القانون الإطار 51.17 (المادة 24)، الذي يوصي بوضع مشاريع خاصة تهدف إلى تعزيز تنمية قدرات المتحررين من الأمية بهدف تمكينهم من الاندماج المهني والاقتصادي، وبالتالي ضمان انخراطهم في الحياة العملية وعدم الارتداد إلى الأمية؛
- خارطة طريق وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة 2022-2026 التي تحمل عنوان "12 التزاما من أجل مدرسة عمومية ذات جودة". وتقترح هذه الوثيقة الإستراتيجية طرقا لتحسين جودة المدارس العمومية بشكل فعال ، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية: (1) تلاميذ متفتحون، متحكمون في التعلمات الأساس ومستكملون لتعليمهم الإلزامي، (2) مدرسون متمكنون، يحظون بالتقدير وملتزمون كليا بنجاح تلامذتهم، (3) مؤسسات توفر فضاء آمنا وملائما للاستقبال، وتسودها روح التعاون بين كل الفاعلين؛
- كما تترجم خارطة الطريق المقدمة انخراط المغرب من أجل تنفيذ التزاماته الدولية، وخاصة ما تعلق منها ب:
- أهداف التنمية المستدامة (ODD) لعام 2030 ولا سيما الهدف 4، بالإضافة إلى استراتيجية اليونسكو لمحاربة الأمية 2020-2025 ، والتي تهدف إلى ضمان تعليم عادل وشامل وعالي الجودة؛
- " إطار عمل مراكش" المعتمدة خلال المؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار (CONFINTEA VII) المنظم بالمغرب شهر يونيو2022، تحت شعار "تعلم الكبار وتعليمهم من أجل التنمية المستدامة: أجندة تحويلية".

أخيرًا، تأخذ خارطة الطريق بعين الاعتبار التوجهات المعتمدة في عدة مشاريع حكومية:

- المشاريع الوطنية التي تشمل قطاع التكوين، وخاصة الجانب المرتبط بالرقمنة؛
- تعدد وغنى الإجراءات التي تم تنفيذها، أو تلك المبرمجة في هذا المجال من قبل الحكومة المغربية وشركائها، بدعم من الاتحاد الأوروبي، مثل برامج "ألفا 1: 2008-2015" - "ألفا2: 2013-2017" - "ألفا 3" الذي بدأ العمل فيه منذ 2018. هذا بالإضافة إلى " البرنامج المندمج لدعم التربية والتكوين بالمغرب PIAFE " الذي انطلق في 2021.
- حصيلة إنجاز مشاريع خارطة الطريق (2017-2021).

5. إرساء وتفعيل خطة عمل مستعجلة لتقليص النسبة العامة للأمية على المدى المتوسط، ونهج حكامة جيدة لهذا القطاع، وحل إشكالية التمويل، وتعزيز قدرات الكفاءات البشرية، وتقييم الشراكات مع المجتمع المدني، والحرص على أن يكون للجامعة والبحث العلمي إسهام في تطوير برامج وكفاءات محاربة الأمية.

تحليل البيئة الداخلية والخارجية

إن حصيلة خارطة الطريق السابقة، التي غطت الفترة 2017-2021، بالإضافة إلى خلاصات تحليل مختلف الوثائق المرتبطة بها، وكذا نتائج الجلسات التشاورية مع جميع الفاعلين، تجعل من الممكن إجراء تشخيص للوضع في مجال محاربة الأمية، كما هي الوضعية الراهنة اليوم، في جميع أنحاء المغرب.

تم أخذ محاربة الأمية بعين الاعتبار وبشكل جيد في إطار هيكلة التعلم مدى الحياة.

تبنى نظام التربية والتكوين بالمغرب، منذ سنة 2015، رؤية استراتيجية (2015-2030) من أجل "مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء".

ويعتبر القانون الإطار 51.17، المعتمد منذ سنة 2019، أحد المراجع الرئيسية لإصلاح نظام التربية والتكوين في المغرب. كما يعد هذا القانون أداة لتنزيل الخطوط الرئيسية للرؤية الاستراتيجية 2015-2030، آخذا بعين الاعتبار تحدي محاربة الأمية من خلال معالجة تتبنى مقاربة التعلم مدى الحياة. ويتجلى ذلك بالخصوص في:

- اعتبار اكتساب المعارف الأساسية كشرط أساسي للتعلم مدى الحياة (المادة 2)؛
- التنصيص على وضع جسور بين محاربة الأمية ومنظومة التربية والتكوين، وبين هذه المنظومة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والعلمية والتقنية والثقافية (المادة 18)؛
- جعل تعزيز وتطوير قدرات المتعلمين كهدف من أجل تمكينهم من الاندماج المهني والاقتصادي، وبالتالي ضمان اندماجهم في الحياة العملية والحرص على عدم ارتدادهم إلى وضعية الأمية (المادة 24).

الوكالة الوطنية إطار مؤسساتي قوي لمحاربة الأمية.

من بين الملاحظات التي أشارت إليها خارطة الطريق السابقة لفترة 2017-2021 "عدم استكمال مأسسة الوكالة وعدم كفاية آليات الحكامة". غير أنه تبين في الوضع الراهن من خلال المعطيات التشخيصية التي وقف عليها فريق العمل أن هذا الوضع لم يعد سائدا داخل الوكالة. فالمؤسسة أصبحت تتوفر على هياكل وظيفية للحكامة: المجلس الإداري؛ لجنة التدقيق؛ لجنة الإستراتيجية والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، تطوير الترسانة القانونية لاستراتيجية محاربة الأمية التي تعتبر كأحد المشاريع الرئيسية لخارطة طريق 2017-2021، والتي تم تنفيذها في اطار عملية تنزيل القانون الإطار 51.17.

فالوكالة تمثل اليوم بنية مؤسساتية تجمع وتوحد جهود العديد من الفاعلين في مجال محاربة الأمية، سواء على المستوى الوطني أو على المستويين الجهوي والإقليمي. كما أن الوكالة ممثلة في مختلف الهيئات المسؤولة عن تتبع مجال التربية والتكوين بالمغرب. بالإضافة إلى ذلك، مكن تنفيذ خارطة الطريق 2017-2021 من تطوير الهيكل التنظيمي، وتعزيز الإدارة المركزية (4 أقسام و15 مصلحة). وتجدر الإشارة أنه في إطار الجهوية المتقدمة وسياسة اللاتمركز، تم خلق اثنتي عشر مديرية جهوية وأربعة وخمسين مندوبية إقليمية، مما مكن من تنزيل استراتيجية محاربة الأمية على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، وذلك اعتمادا على المقاربة الترابية والمعرفة الجيدة لحاجيات وواقع الجهات.

تطور نظام القيادة خلال السنوات القليلة الماضية.

اعتمادا على تشخيص 2016 الذي أشار إلى " ضرورة تعزيز المرونة في إجراءات الإدارة المعتمدة"[6]، تم تطوير العديد من أدوات مراقبة التدبير من قبل الوكالة كجزء من خارطة الطريق 2017-2021. حيث أصبحت هذه المؤسسة تتوفر، على سبيل المثال، على دليل المساطر الخاص بها كمؤسسة عمومية. كما تم العمل على أدوات لمراقبة التدبير الإداري؛ فضلا عن تحديد خريطة المخاطر الممكنة.. هذا بالإضافة إلى وضع نظام خاص لمعالجة الشكايات ويتم في الوقت الراهن وبشكل تدريجي وضع نظام محاسباتي.

6. المملكة المغربية، الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية: خارطة الطريق 2017-2021.

كما مكنت عملية التشخيص أيضا من الوقوف على امتلاك الوكالة لنظام معلوميت خاص بتدبير برامج محاربة الأمية SIMPA . وقد ساعد هذا النظام في مراقبة وتتبع البرامج عبر مؤشرات كمية ونوعية، مما مكن من تنفيذ عمليات التخطيط والمراقبة والتقييم. ويعتبر هذا النظام أيضا أداة تتيح للشركاء استهداف الفئات والمناطق ذات الأولوية. ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن نظام SIMPA يستخدمه أكثر من 8000 مستخدم.ويبقى الرهان الحالي هو ضرورة ربط هذا النظام المعلوماتي بشكل أفضل مع أنظمة أخرى، مثل منظومة التدبير المدرسي MASSAR.

تعبئة العديد من الشركاء لتلبية الحاجيات وتنويع العرض في مجال محاربة الأمية.

مكنت الشراكات المبرمة بين الوكالة ومختلف المؤسسات الشريكة (وزارات ومؤسسات عمومية ومؤسسات القطاع الخاص وكذا المجالس الترابية)، بالإضافة إلى الجمعيات، من زيادة عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية بشكل ملموس. وبهذا تمكنت الوكالة من تسجيل حوالي 5.5 مليون مستفيد ومستفيدة من برامج محاربة الأمية وما بعد محاربة الأمية، منذ عام 2017، مما جعل حصيلة خارطة الطريق الأخيرة جد إيجابية من الناحية الكمية.

تطور عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية خلال فترة خارطة الطريق 2017-2021

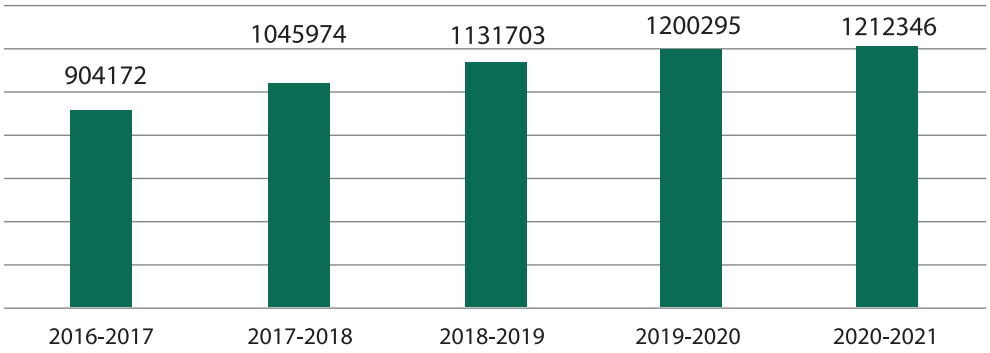

المصدر: الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية

وقد قامت الوكالة منذ إنشائها بتنويع العرض في مجال محاربة الأمية، وذلك بمساهمة الفاعلين الرئيسيين الثلاثة (القطاع العام والقطاع الخاص وكذا الجمعيات). ويتجلى الغرض من ذلك في تلبية الحاجيات المتنوعة لمختلف الفئات المستهدفة على أفضل وجه. غير أن الرهان الرئيسي في المستقبل يكمن في استهداف المستفيدين الجدد، مما يتطلب اعتماد أدوات "لتحديد" المستفيدين المحتملين، لا سيما في المناطق ذات الأولوية. وفي هذا الصدد وجبت الإشارة إلى أن بعض الفئات تستوجب اهتمامًا خاصًا ونذكر منها : النساء (خاصة الأمهات الشابات)؛ الشباب الذين انقطعوا عن التمدرس؛ الأشخاص الذين يعانون من ضعف في القدرات من أجل الاندماج المهني؛ ساكنة العالم القروي وشبه الحضري وفئة المهاجرين والأشخاص في وضعية إعاقة.
في نفس السياق، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة في زيادة عدد المستفيدين خلال السنوات الأخيرة، تبقى الوكالة مدعوة إلى العمل في إطار برامج جديدة باعتماد المصاحبة خلال الوضعيات الانتقالية حسب مسار كل فئة مستهدفة (إعادة الإدماج داخل التربية النظامية؛ الاندماج السوسيوثقافي؛ محاربة الأمية الوالدية والأسرية بين الأجيال؛ محاربة الأمية داخل السجون ...).
من أجل ذلك، ولتحقيق هذه التوجهات وجب تعزيز الشراكات الحالية بشراكات جديدة؛ علما ان الوكالة استطاعت ابرام أكثر من خمسين اتفاقية مع القطاع العام والخاص والمجالس المنتخبة خلال فترة خارطة الطريق 2017-2021.

الدعوة إلى مقاربة متطورة لمفهوم محاربة الأمية.

يتم تعريف محاربة الأمية بالمغرب بأنها إجراء يتيح للفرد أن يكون "قادرًا على فهم واستخدام الكتابات الضرورية للعمل في الحياة اليومية، في المنزل، في العمل وداخل المجتمع، وذلك لتحقيق أهدافه، وإتقان معرفته والرفع من قدراته" [7].

7. مديرية محاربة الأمية، الإطار المرجعي للكفايات في مجال محاربة الأمية. 2009..

من جانب آخر، تؤكد التوصيات الدولية على اعتبار مفهوم محاربة الأمية كسيرورة متواصلة لإتقان القراءة والكتابة والحساب بشكل كاف، بالإضافة إلى المهارات الأساسية التي تمكن الفرد من أن يكون مستقلاً في وضعياته الحياتية البسيطة.

محاربة الأمية قضية وطنية تتمتع بحضور اعلامي يتطلب تعزيز التواصل.

إذا كان تشخيص سنة 2016 قد أشار إلى "ضعف التواصل والتعبئة" ، فإن الوكالة قامت بالعديد من الأنشطة في هذا المجال، وذلك في إطار تنفيذ خارطة الطريق 2017-2021. وفي هذا الصدد لا بد من التذكير، على سبيل المثال، بالعلميات التواصلية المنجزة والداعمة لحضورها الاعلامي بشكل مؤسساتي ومهني، ومن ذلك: التواصل المؤسساتي؛ والتواصل الإعلامي عبر إنتاج ونشر فيلم مؤسساتي وبعض الكبسولات التواصلية، مع إنتاج مجموعة من البرامج الخاصة بمحاربة الأمية؛ وكذا إنتاج دعامات للتواصل وتنظيم مجموعة من الفعاليات التواصلية والتواصل الرقمي.

وبفضل هذه الإجراءات، تمكنت الوكالة من تثبيت وتعزيز مكانتها المؤسساتية على الصعيدين الوطني والدولي، باعتبارها الفاعل الرئيسي في مجال محاربة الأمية بالمغرب. غير أن الرهانات المستقبلية للوكالة في الأفق المنظور يتطلب تعزيز حضورها الاعلامي على المستويين الوطني والترابي (الجهات؛ الأقاليم والجماعات الترابية) من خلال تنظيم مجموعة من الأنشطة التواصلية الاضافية (وضع برامج تواصلية على المستوى الترابي؛ القيام بتقاسم النتائج المحققة على نطاق واسع من خلال القنوات المؤسساتية و شبكات التواصل الاجتماعي ...).

تقوية العرض لمحاربة الأمية عبر الدعامات الرقمية.

استطاعت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية خلال خارطة الطريق السابقة، إنتاج عدد من الموارد الرقمية لتسهيل الولوج إلى حصص محاربة الأمية لفئات معينة من المستفيدين. نذكر منها تطبيقات "ألفا نور"؛ "ألفا تأهيل" ألفا بحار"؛ "ألفا فلاح".
غير أن استخدام التطبيقات الرقمية يطرح مجموعة من الإكراهات سواء لدى المكونين أو لدى المستفيدين. ويتطلب هذا التوجه الرقمي لمحاربة الأمية بالمغرب اعتماد استراتيجية لتطوير استثمار هذه الموارد الرقمية في إطار منهج ينسجم مع المقاربات الأندراغوجية. ولعل هذا الشرط يمكن أن يساعد على استعمال أمثل لهذه المعينات عبر مصاحبة المكونين.

قدرات هندسة مناهج محاربة الأمية تتطلب التطوير من حيث بناء الكفايات والأندراغوجيا.

قامت الوكالة بمصاحبة بناء العرض الأندراغوجي لمحاربة الأمية من خلال الجهود المبذولة في مجال هندسة التكوين. فالوكالة أصبحت تتملك القدرة على تدبير عمليات سير التكوين بما في ذلك: تخطيط وتنفيذ مخططات للتكوين، وإنتاج المواد والمعينات المرتبطة بالتكوين؛ وكذا التقييم والإشهاد.
في سياق الخارطة الجديدة، تبقى الوكالة مدعوة إلى تثمين هذه الخبرة لكي تؤمن تجديد عرضها الأندراغوجي بنفسها عبر:

- إنتاج وحدات للتكوين في إطار مسارات مهنية واضحة في مجال محاربة الأمية؛
- بناء إستراتيجية واضحة لاستعمال التكنولوجيا الرقمية في طرق التنشيط الخاصة بمحاربة الأمية؛
- قيادة جيدة لبرمجة عروض محاربة الأمية؛
- هيكلة مهن محاربة الأمية؛
- بناء برنامج للرفع من القدرات البيداغوجية للمكونين في مجال محاربة الأمية.

بناء دليل مرجعي لمهن محاربة الأمية من أجل مهننة عمل المتدخلين في المجال.

وجب الدعوة في هذا الباب إلى التسريع في بناء دليل المهن والكفايات الخاص بمهن محاربة الأمية الذي تم الشروع في اعداده خلال الفترة الأخيرة من طرف الوكالة وشركائها وبدعم من الاتحاد الأوروبي
ويمثل إطلاق مشروع المعهد الافتراضي للتكوين في مهن محاربة الأمية(IFMA) منذ شهر يناير2022، أفضل السبل للاستجابة لاحتياجات تأهيل المتدخلين في قطاع محاربة الأمية، والذي سيدمج بين التكوين الحضوري والتكوين عن بعد. غير أن نجاح هذا المشروع رهين بانخراط الفاعلين والشركاء المهتمين بمحاربة الأمية وفي مقدمتهم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

الدعوة مهننة ممارسات التقييم المعتمدة، بالإضافة إلى تعزيز نظام التتبع والتقييم.

يشير تشخيص سنة 2016، قبل خارطة الطريق 2017-2021، إلى "كون نظام التتبع والتقييم غير ملائم" . ومنذ ذلك التاريخ، قامت الوكالة، بتنسيق مع الجمعيات الشريكة، ببناء نظام فعال لرصد وتقييم برامج محاربة الأمية. فقد طورت الوكالة نظام لقياس مستوى نجاح المستفيدين من برامج محاربة الأمية يمكن من إصدار إشهاد لما يقارب 80٪ من المستفيدين من برامج محاربة الأمية وما بعد محاربة الأمية. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تبقى مرتفعة، إلا أنه لا توجد معطيات أو دراسات تؤكد لاحقا (بعد بضعة أشهر أو سنوات من برامج محو الأمية) استدامة الكفايات المحصل عليها من طرف المستفيدين بعد الانتهاء من دروس محو الأمية . وعليه، فوضع آلية تروم رصد وقياس الأثر لهذه البرامج يبقى من الأولويات التي وجب برمجتها خلال تنفيذ خارطة الطريق الحالية.

اعتبار الإشهاد ونظام الجسور مع التربية النظامية والتكوين المهني من بين مخرجات عمليات محاربة الأمية.

يبقى الرهان الأكبر لخارطة الطريق الجديدة إعادة ترتيب الشهادات الصادرة عن الوكالة ضمن المستوى الأول والثاني في شبكة الإطار الوطني للإشهاد (CNC) وبالتالي ضرورة تطوير المنهاج العام لمحاربة الأمية تفعيلا لمبدأ المعادلة. فبمجرد تحقيق هذا الهدف، سيكون من الممكن وضع جسور خاصة بالمستفيدين من برامج محاربة الأمية ومواكبتهم نحو النظام التربوي النظامي أو نظام التكوين المهني.
هذا وتجدر الإشارة أن الوكالة شرعت في وضع نظام للإشهاد خاص بالمكونين سيتم تعميمه.

ضرورة تحسين آليات تتبع تطور المؤشرات المرتبطة بالأمية.

إن التشخيص الذي تم تقديم معالمه الرئيسية سالفا لا يتضمن أي معطيات حول التطور الإحصائي لعدد الأشخاص في حالة الأمية. ويرجع ذلك إلى أنه منذ آخر إحصاء عام للسكان بالمغرب سنة 2014، لم يتم إنجاز أي قياس لتطور وضع الأمية على المستوى الوطني. ويعزى ذلك إلى غياب أداة موثوق في قياسها في الوقت الحالي.
وخلاصة القول، يمكن الجزم أن محاربة الأمية يتم الانخراط فيها بشكل حازم باعتبارها أولوية وطنية كبرى. كما أن الإنجازات التي تحققت بصددها في السنوات الأخيرة تمكن اليوم من تعزيز المكتسبات المحصل عليها، وتحييد الإكراهات، مع تأمين المزيد من التعبئة حولها.

2-1 اعتماد تشاور موسع

لبناء خارطة الطريق الجديدة لمحاربة الأمية، تم اعتماد مقاربة تشاركية انتهجت التشاور الموسع مع جميع الفاعلين، وذلك منذ نهاية شهر يناير 2022؛
وفي هذا السياق، تم تنظيم مجموعة من اللقاءات التشاركية مما مكن من مقابلة 69 محاوراً:

- ممثلو الوزارات والسلطات العمومية الأخرى المعنية بمحاربة الأمية؛
- الفاعلون في القطاع الاقتصادي (الاتحاد العام لمقاولات المغرب والغرف المهنية)؛
- مختلف المؤسسات العمومية العاملة في برامج محاربة الأمية؛
- ممثلو مجلس إدارة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، الذي يضم مختلف مكونات المجتمع المدني (النقابات المهنية - الجمعيات العاملة في مجال محاربة الأمية) وممثل عن الجامعات؛
- كما تم توجيه استبيان لممثلي الجمعيات والتعاونيات الشريكة المنخرطين في برامج محاربة الأمية. مما مكن من تحليل دقيق ل 773 استمارة، وساعد على القيام بتحليل كمي ونوعي لمجموعة من المعطيات.

وفي ختام هذه المرحلة، تم إعداد صيغة أولية لخارطة الطريق وعرضها على السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قصد التشاور والاستماع لتوجيهاته التي أكدت على أهمية تظافر جهود كل المتدخلين وضرورة التركيز على محور الالتقائية، بالإضافة الى عدة توجيهات أخرى تم أخذها بعين الاعتبار في الصيغة المعدلة لخارطة الطريق.

في الختام، أدت عملية صياغة خارطة الطريق الجديدة 2023-2027 إلى التفاعل مع مختلف المحاورين، ومكنت من صياغة رؤية مشتركة حول طبيعة العمليات الأساسية لمحاربة الأمية، والتحديات التي يجب مواجهتها، بالإضافة إلى تحديد المحاور الاستراتيجية التي سيتم تسطيرها. علاوة على الأولويات التي يجب الاحتفاظ بها والأنشطة التي يجب القيام بها. كما مكنت هذه المقاربة من قياس الأهمية التي يوليها شركاء الوكالة لمحاربة الأمية كقضية وطنية رئيسية، ومشاركتهم ورغبتهم في خلق وتعزيز التعاون من أجل مزيد من التعبئة.

الرؤية والأهداف والمحاور الاستراتيجية

2-1 الرؤية والأهداف الاستراتيجية
2-2 المحاور الاستراتيجية

2. الرؤية والأهداف والمحاور الاستراتيجية

تستند خارطة الطريق هذه على رؤية استراتيجية لمحاربة الأمية، تمت صياغتها وفق منهجية التخطيط الاستراتيجي وذلك بتشخيص وضعية الأمية وتوسيع المشاورات، لتتم في مرحلة ثانية بلورة توصياتهما من خلال أهداف استراتيجية يتم تنزيلها بواسطة خطط عمل ومشاريع مهيكلة.

من بين مخرجات مرحلة التشاور التي تمت مع مختلف الشركاء، أن استراتيجية خارطة الطريق هذه تتبنى تعريف محاربة الأمية الذي اعتمدته اليونسكو (2015): "معرفة القراءة والكتابة هي سلسلة متصلة من التعلم واكتساب المهارات اللازمة التي تمكن المواطنين من التعلم المستمر والمشاركة الكاملة في حياة المجموعات البشرية وأماكن العمل والمجتمع ككل. ويشمل القدرة على القراءة والكتابة، والمعرفة، والفهم، والتفسير، والخلق، والتواصل، والحساب باستخدام الموارد المطبوعة والمكتوبة، وكذلك القدرة على حل المشاكل في بيئة يسودها أكثر الطابع التقني وغنى المعارف. إنها وسيلة أساسية لتعزيز معرفة الأشخاص ومهاراتهم وكفاءاتهم لمساعدتهم على مواجهة التحديات والتعقيدات المتغيرة للحياة، والثقافة والاقتصاد والمجتمع"[8].
يفضي هذا التعريف إلى استخلاص نتائج عملية وأساسية والتي ستترجم في خارطة الطريق هذه.

يمكن تلخيص هذه الرؤية في تحقيق تحول في عمل الوكالة نحو محو أمية دامجة وذات جودة أكثر وتتسم بالطابع الترابي، بالإضافة إلى ادراجها في إطار التعلم مدى الحياة وتحقق الالتقائية بين المبادرات والشركاء على الصعيدين الوطني والترابي.

فخارطة الطريق وثيقة ذات بعد استراتيجي، وهي في الوقت نفسه، دعامة إجرائية توجه مختلف الفاعلين المعنيين بالقضاء على الأمية باعتبارها قضية وطنية كبرى.

2-1 الرؤية والأهداف الاستراتيجية

تم تحديد الهدف العام لخارطة الطريق هذه في خفض معدل الأمية إلى مستوى يسمح بالقضاء عليها بحلول عام 2029، وفقًا للأهداف المنصوص عليها في القانون الإطار 51.17 لنظام التربية والتكوين والبحث العلمي.
ويظل تحقيق هذا الهدف مشروطًا بتعبئة قوية للمجتمع بجميع مكوناته وبتمويل يتناسب مع احتياجات كل مرحلة من مراحل التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الوطنية.

استنادا إلى الهدف العام تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية، وهي كالتالي:

- ضمان الولوج العادل والدامج إلى التعلم؛
- تعبئة الشركاء من خلال جهود الالتقائية على المستويين الوطني والترابي من أجل القضاء على الأمية في أفق سنة 2029؛
- مواصلة الجهود لتحسين جودة التعلمات؛
- تعزيز آليات حكامة استراتيجية محاربة الأمية.

8. اليونسكو: توصيات حول تعلم تعليم الكبار، 2015، ص.7.

كما ترمي الأهداف الإستراتيجية إلى تحقيق النتائج التالية:

الأهداف الاستراتيجية	النتائج المنتظرة
اقتراح تدخلات استهدافية تساهم في إجراءات الوقاية من الأمية وضمان الوصول العادل والدامج إلى التعلمات الأساسية.	**النتيجة رقم 1:** إعداد وتنفيذ مسار خاص بمحاربة الأمية الوالدية يستهدف بالأساس أولياء التلاميذ. **النتيجة رقم 2:** تعزيز محاربة الأمية لدى الشباب والنساء وأولياء التلاميذ، بالإضافة إلى سكان البوادي والمناطق شبه الحضرية والأشخاص في وضعية إعاقة. **النتيجة رقم 3:** تعزيز محاربة الأمية في الوسط المهني.
تعبئة الشركاء من خلال التقائية جهودهم على المستويين الوطني والترابي من أجل القضاء على الأمية في أفق سنة 2029.	**النتيجة رقم 4:** لكل جهة من جهات المغرب إستراتيجية خاصة بها لمحاربة الأمية (المخطط الجهوي لمحاربة الأمية). **النتيجة رقم 5:** عقد اتفاقيات شراكة مع شركاء جدد. **النتيجة رقم 6:** تقليص مخزون الأميين بوتيرة مطردة.
مواصلة الجهود لتحسين جودة التعلمات.	**النتيجة رقم 7:** مناهج محينة لمحاربة الأمية ومكيفة مع حاجيات الفئات المستهدفة. **النتيجة رقم 8:** شهادات محاربة الأمية معترف بها بشكل مؤسساتي، تتيح وضع جسور مع قطاع التكوين المهني.
تعزيز آليات حكامة استراتيجية محاربة الأمية	**النتيجة رقم9:** نظام التدبير التوقعي للمهن والكفايات مفعل، مع استفادة العاملين في المجال من التكوين وتقوية قدراتهم المهنية. **النتيجة رقم 10:** نظام لتصنيف الجمعيات الشريكة مصادق عليه ومفعل.

2-2 المحاور الاستراتيجية

تتسم خارطة الطريق هذه بالخصائص التالية:

- هي خلاصة لتشخيص عميق ناتج عن تفكير تشاركي وجماعي تم إجراؤه في إطار تشاوري موسع؛
- تروم تحقيق مجموعة من الأهداف وفقاً لسيرورة التخطيط الاستراتيجي؛
- تتضمن برنامجاً إجرائيا من أربعة محاور وعشرين مشروعاً يمكن من التحقق من قياس النتائج المنتظرة بواسطة مؤشرات مضبوطة؛
- يتم تتبع جميع مكونات خارطة الطريق استنادا إلى إطار منطقي مضبوط.

وجب الإشارة أيضا أن خارطة الطريق هذه تبقى وثيقة أساسية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية باستراتيجية محاربة الأمية بالمغرب. فهي تتيح لجميع المتدخلين التوفر بشكل مشترك على رؤية موحدة ومهيكلة لجميع مجالات التدخل المبرمجة والممكنة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

كما أن هذه الوثيقة ترسم الخطوط العريضة لمغرب ملتزم بقضية وطنية ذات أولوية، معبأ لمواجهة تحد كبير عبر انخراط الجميع في الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية. لذا، سيكون من الضروري:

- تطوير الإجراءات الوقائية مع استهداف الفئات الهشة التي تعاني على الخصوص من الأمية، بالإضافة إلى المساهمة بشكل أكبر في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وتحسين الاستهداف (المحور الأول)؛
- تعزيز التعاون بين الشركاء ومضاعفة جهود التعبئة حول استراتيجية محاربة الأمية (المحور الثاني)؛
- مواصلة ورش تجويد العرض الذي يلبي الحاجيات الحقيقية للمستفيدين، و يقلص مخاطر الارتداد إلى الأمية (المحور الثالث)؛
- استكمال وضع حكامة لاستراتيجية منظومة محاربة الأمية (المحور الرابع).

والجدير بالذكر أن المحاور الأربعة الموزعة على عشرين (20) مشروعا لخارطة الطريق، تعكس الإرادة القوية للعمل بشكل أكثر نجاعة وبتوحيد جهود جميع الفاعلين، وذلك من خلال تحسين جودة العرض وترسيخ الحكامة الجيدة لضمان الحق للجميع في التعلم عبر محاربة الأمية:

المحور الأول: الاستهداف.

- المشروع الأول: تطوير محاربة الأمية الوالدية.
- المشروع الثاني: تعزيز محاربة الأمية وتحسين الاستهداف.
- المشروع الثالث: تحسين فرص الاندماج المهني للمستفيدين من محاربة الأمية.
- المشروع الرابع: تعزيز محاربة الأمية في الأوساط المهنية.

المحور الثاني: الالتقائية

- المشروع الخامس: إرساء إطار للتعاون حول محاربة الأمية على المستوى الترابي.
- المشروع السادس: وضع آلية تنسيقية مع كافة المتدخلين لتحقيق الالتقائية والرفع من عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية.
- المشروع السابع: تعزيز محاربة الأمية كرافعة للتعلم مدى الحياة.
- المشروع الثامن: تعزيز الترافع والتواصل حول محاربة الأمية.

المحور الثالث: الجودة

- المشروع التاسع: تفعيل معهد التكوين في مهن محاربة الأمية.
- المشروع العاشر: مراجعة المناهج، وتطوير الطرق الفعالة والتقنيات الجديدة، وتكييف أدوات التدريس.
- المشروع الحادي عشر: تطوير استعمال التقنيات الرقمية والتجديد في مجال محاربة الأمية.
- المشروع الثاني عشر: تطوير منظومة تقييم المكتسبات.
- المشروع الثالث عشر: وضع نظام للإشهاد والجسور بين برامج محاربة الأمية والتربية النظامية والتكوين المهني.

المحور الرابع: الحكامة

- المشروع الرابع عشر: إرساء منظومة للتدبير المندمج.
- المشروع الخامس عشر: تعزيز سيرورة تتبع وتقويم برامج محاربة الأمية.
- المشروع السادس عشر: تعزيز نظام إدارة الأداء.
- المشروع السابع عشر: إرساء نظام المراقبة الداخلية.
- المشروع الثامن عشر: وضع نظام التدبير التوقعي للمهن والكفاءات.
- المشروع التاسع عشر: المساهمة في تعزيز الترسانة القانونية المؤطرة لوظيفة محاربة الأمية.
- المشروع العشرون: وضع نظام خاص لاعتماد الجمعيات المساهمة في محاربة الأمية.

المشاريع حسب المحاور

3-1 الاستهداف (4 مشاريع)
3-2 الالتقائية (4 مشاريع)
3-3 الجودة (5 مشاريع)
3-4 الحكامة (7مشاريع)

3. المشاريع حسب المحاور

كما هو مبين أعلاه، فإن خارطة الطريق هذه هي وثيقة تهدف، بطريقة عملية ، لبناء الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية وتعبئة الفاعلين ،على المستوى الوطني، حول القضية الوطنية الكبرى لمحاربة الأمية.
وتعد هذه الخارطة امتدادًا للجهود المهمة التي بذلت سابقًا، ولا سيما في إطار تنفيذ خارطة الطريق 2017-2021.
وبالتالي، فإن المشاريع الجديدة المبرمجة للفترة 2023-2027 تتضمن دعم وتوسيع مشاريع تم تنفيذها بالفعل أو بدأ تنفيذها كجزء من خارطة الطريق 2017-2021 السابقة. وعليه، فإن الأمر يتعلق بمواصلة وإتمام ما قامت الوكالة بإرسائه مع تجاوز بعض العقبات وزيادة تعبئة الجهات الفاعلة المحتملة.
هذا ويمكن تقديم مشاريع كل محور على حدة كما يلي:

3-1 الاستهداف: تعزيز استهداف الفئات المعنية وتأمين ولوج عادل ودامج للتعلمات (4 مشاريع)

الاشتغال بوتيرة أكبر وبشكل استباقي مع استهداف الفئات الهشة، مع مساعدتها على الاندماج، ومصاحبتها في المسارات المهنية.

رهان تنفيذ مشاريع المحور الأول:
على الرغم من التحسن الكبير في مؤشرات التمدرس بالمغرب، تؤكد أحدث الإحصائيات أن منحنى عدد الشباب الذي يغادرون النظام التعليمي النظامي في تصاعد مستمر لأسباب مختلفة. مما يستوجب وضع سياسة وقائية تحد من الهدر المدرسي، لكي يتوقف التحاق عدد كبير منهم بالاشخاص الأميين. ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع برنامج خاص لمحاربة الأمية لدى أولياء التلاميذ.

بالموازاة مع ذلك، يتوخى الفاعلون في الحقل المهني التوفر على موارد بشرية مؤهلة متمكنة من الحد الأدنى من المعارف والكفايات الأساسية، من أجل ضمان قابلية التشغيل. وبهذا تكون هذه الموارد مؤهلة للولوج إلى عالم التكوين المهني، وبالتالي ضمان التدبير الذاتي لمسارها المهني والتأقلم مع قطاع التشغيل. بهذه المقاربة يمكن إدماج محاربة الأمية كمكون أساسي في إطار مواكبة الفئات المعنية بالاندماج المهني (خاصة الشباب الذي يعاني من الأمية بسبب الهدر المدرسي)، هذا بالإضافة إلى الأشخاص العاملين الذين لا يتملكون المستويات الدنيا من التعلمات الضرورية.

بذلك يربط المحور الأول من خارطة الطريق قطاع محاربة الأمية بمجال السياسات العمومية المتمحورة حول المدرسة، والاندماج السوسيو اقتصادي، بالإضافة إلى المهام المخولة للجهات.

المشروع الأول:

تطوير محاربة الأمية الوالدية.

تعد مسألة الوقاية الاستباقية من الأمية أمرا بالغ الأهمية. وتتجلى على الخصوص في:

- رصد قبلي للأشخاص المحتملين المهددين بالأمية قبل وقوعهم في وضعية الأمية، وذلك من خلال التقرب أكثر من المدارس والمحيط الأسري للتلاميذ؛
- التقرب أكثر من الوحدات الترابية بالمملكة في إطار نهج سياسة القرب على المستوى المحلي؛
- وضع برامج جديدة لمحاربة الأمية الوالدية بين الأسر قصد الحد من مخاطر الهدر المدرسي، والذي يعد السبب الرئيسي لالتحاق مجموعات جديدة بفئة الأميين.

ويتم تنزيل السياسة الوقائية عبر شراكات تروم تطوير محو الأمية الأسرية مع جعل عمليات التعلم هذه مسارات لتطوير الأبعاد الإنسانية والاجتماعية الأساسية، مثل الصحة وحقوق الإنسان والمواطنة والتربية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال تفعيل مسارات محو الأمية الوالدية بتعاون مع الشركاء وفي مقدمتهم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.
الهدف الخاص بهذا المشروع هو المساهمة في الفصل بين حلقات سيرورة الأمية بين الأجيال " يمكن تطبيق البرامج داخل المجال الأسري أو في المدارس أو المؤسسات التعليمية الأخرى أو في المراكز المجتمعية. يركز البعض على تعلم القراءة والكتابة وعلى اللغة ، والبعض الآخر جزء من نهج أكثر شمولا ، يدمج الصحة ، ودعم الوالدين و / أو اكتساب المهارات المفيدة في الحياة اليومية"[9] ويمكن ان يتم ذلك بتنسيق تام مع قطاع التربية الوطنية، ومساعدة الوسط الأسري على تحييد أسباب الهدر المدرسي. "

في هذا الصدد، وجب التذكير أن برنامجا لمحاربة الأمية الوالدية هو قيد الإعداد، مع التفكير في صياغة مخطط وطني في هذا السياق ، تحت إشراف وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

9. اليونيسكو؛ معهد اليونيسكو للتعلم مدى الحياة؛ " محو الأمية الأسرية: نهج شامل للتعلم مدى الحياة" (2009)

المشروع الثاني:

تعزيز محاربة الأمية وتحسين الاستهداف

تعكس هذه الأولوية المحور 3 من "النموذج التنموي الجديد" ("فرص لإدماج الجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي") الذي يستهدف النساء والشباب على وجه الخصوص، والذين يحظون بالأولوية كذلك في استراتيجية محاربة الأمية.

إن الشباب الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة، أو ضحايا الهدر المدرسي هم من بين الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة. فبعد توقف مسارهم التعليمي الأساسي، يجدون أنفسهم أمام صعوبة للاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. إن العمل على مصاحبتهم في إطار مسارات محاربة الأمية يمكن أن يساعدهم على الاندماج المهني سواء عبر الأنشطة المدرة للدخل أو اعداد مشاريع خاصة على سبيل المثال لا الحصر ،

" ومن هذا المنظور، تولي المملكة المغربية أهمية خاصة لتعليم الشباب، حيث توفر لهم فرصا متعددة ومتجددة للتعلم، تضمن لهم التمتع بحقهم في الحصول على التأهيل المناسب، الكفيل بضمان اندماجهم الاقتصادي، وتحصيلهم المعرفي وارتقائهم الاجتماعي، بما يحصنهم من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق" [10].

علاوة على ذلك، ينبغي مراعاة مقاربة النوع بشكل أفضل قصد تأمين محاربة الأمية في صفوف الإناث " كما تسهر المملكة المغربية أيضا، على تيسير ولوج النساء إلى التعليم، وتمكينهن اقتصاديا مدى الحياة، حتى يتسنى لهن المساهمة بفعالية في التنمية، وكذا تطوير ذواتهن وتحقيق طموحاتهن الشخصية والعملية" [11].

يواجه سكان المناطق القروية وشبه الحضرية مشاكل كبيرة تمنعهم من الولوج إلى عالم المعرفة واكتساب المهارات الأساسية. وعليه من المفيد الاعتماد على الجمعيات المحلية وتطوير آليات التحسيس والتواصل الخاصة بهذه الفئة لضمان استفادتها من عروض محاربة الأمية تؤهلها لمزاولة أنشطة مدرة للدخل أو اعداد مشاريع خاصة .

وفي إطار تحسين الاستهداف وتفعيلا لمقتضيات البرنامج الحكومي الذي يسعى إلى "إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والتشريع والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني، فضلا عن استعمالها في الإدارات وفي مجموع المرافق العمومية" فسيتم من خلال هذا المشروع تفعيل هذه المقتضيات في شقها المتعلق بمحاربة الأمية.

في نفس الاتجاه ، سيتم تطوير عروض خاصة لمحو الأمية ستستهدف فئات أخرى كالمهاجرين والسجناء.

ومن ناحية أخرى يجب ضمان ولوج فئة الأشخاص في وضعية اعاقة إلى برامج محو الأمية ، من خلال تدابير الدعم أو المساعدات التقنية المناسبة.

وفي الأخير وجب التذكير أن عملية التحفيز تعد وسيلة أساسية في الاستهداف و تتطلب اهتماما خاصا بالنسبة لجميع هذه الفئات من المستفيدين.

المشروع الثالث:

تحسين فرص الاندماج المهني للمستفيدين من محاربة الأمية.

هذه الأولوية ترجمة لأحد توجيهات الرسالة الملكية الموجهة إلى المؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار CONFINTEA VII في 15 يونيو 2022 ." ...يندرج البرنامج الوطني الذي اعتمدته بلادنا للارتقاء بمحو الأمية، الموجه إلى فئة عريضة من المواطنين والمواطنات، والذي تتجاوز أهدافه عملية تعلم القراءة والكتابة إلى تيسير اندماج الفئة المستهدفة في سوق الشغل، من خلال دورات تكوينية تمكن المستفيدين من تطوير مهاراتهم في بعض الحرف، وتقوية قدراتهم لخلق تعاونيات ومشاريع مدرة للدخل".

أكدت المادة 24 من القانون الإطار 51.17 على ضرورة وضع "مشاريع محددة تهدف إلى تعزيز وتطوير قدرات الأشخاص المستفيدين من محاربة الأمية، بهدف تمكينهم من الاندماج المهني والاقتصادي، وبالتالي ضمان اندماجهم في الحياة العملية وعدم الارتداد إلى الأمية ".

تظل الرغبة في القدرة على الاندماج داخل سوق الشغل إحدى الدوافع الرئيسية للأشخاص الذين يشاركون في برامج محاربة الأمية.

لذا من المهم أن تصاحب مسارات محاربة الأمية عملية البحث عن الاندماج المهني للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و45 عامًا. فتعزيز مسارات التعلم لهذه الفئات، والمواكبة المناسبة لها قد تؤمن اكتساب المهارات والمعارف الأساسية من أجل التأهيل المهني وقابلية التشغيل. و في هذا الصدد وجب إدماج محاربة الأمية كمكون أساسي ضمن المخططات الجهوية للتشغيل.

10. الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد في مراكش من 15 ال 17 يونيو 2022
11. الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد في مراكش من 15 ال 17 يونيو 2022

المشروع الرابع:

دعم محاربة الأمية في الأوساط المهنية

باعتبار أن محاربة الأمية تعد ضمنيا من الأسس التي تعتمد عليها أي سياسة للتنمية الدامجة، فإنها تساهم في الحد من حوادث الشغل. كما تستجيب لمتطلبات الوسط المهني الذي أصبح يستلزم مزيدا من المهارات والمعارف كشرط أساسي للتأقلم مع المسار المهني.إضافة إلى دورها في تنمية مواطنة كاملة لدى المستفيدين من برامجها، بما في ذلك الحياة المدنية للفرد، الوقاية الصحية، الأبوة والانتماء إلى الحياة الاجتماعية.

وهكذا تسعى خارطة الطريق من خلال هذا المشروع إلى الاهتمام بمحاربة الأمية في الوسط المهني بتعاون وشراكة مع الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب CGEM والقطاعات العمومية. ولتحقيق هذا الغرض، سيتم الاشتغال على عرض خاص لهذه الفئة ذات المستوى المتدني من التأهيل، مما سيسمح لها باكتساب المعارف والتمكن من المهارات الأساسية التي تضمن لها مسارا مهنيا مستداما.

من هذه الزاوية، سيتمكن أرباب العمل داخل الشركات بمختلف أنواعها من الحصول على المواكبة من طرف الوكالة بفضل الخبرة التي راكمتها هذه الأخيرة ، قصد إعداد مخطط متعدد السنوات لمحاربة الأمية الوظيفية يراعي خصوصيات المقاولات.

2-3 الالتقائية تعبئة وتعاون الفاعلين حول القضية الوطنية لمحاربة الأمية (4 مشاريع)

ضمان مزيد من التعاون والشراكة بين الأطراف الفاعلة في مجال محاربة الأمية، في القطاعين العام والخاص، من أجل تعبئة أقوى حول القضية الوطنية لمحاربة الأمية." .....وبالإضافة إلى ذلك، تتميز المملكة بدينامية ملحوظة، بفضل تعاون وتضافر جهود جميع الفاعلين، من قطاع عام وخاص، وكذا الجامعات والجماعات الترابية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، الذين يسهرون على تنزيل السياسات والبرامج الخاصة بالمتعلم الكبير".

رهان تنفيذ مشاريع المحور الثاني:

وجب التأكيد على أن مسؤولية محاربة الأمية لا يمكن أن تبقى محصورة في الوكالة لوحدها. فهي مسؤولية مشتركة بين أطراف القطاع العام والخاص، مؤسساتية كانت أو غيرها، والتي تبقى مدعوة للتعبئة على نطاق واسع كلما استدعت الضرورة لذلك بدعم من الوكالة. يمكن أن تكون محاربة الأمية أكثر فعالية عبر تظافر مجهودات جميع الأطراف، حول أهداف مشتركة مع تحديد المسؤوليات بشكل واضح. مما سيضمن انخراط مزيد من الفئات من المستفيدين.

بالإضافة إلى الاتفاقات المبرمة على المستوى الوطني، يمكن للشراكات المبرمة على المستويات الترابية، جهويا وإقليميا ومحليا أن تضمن ملاءمة أكبر وفعالية أكثر لعمليات محاربة الأمية، من خلال التأقلم مع خصوصيات الحاجيات المحلية.

المشروع الخامس:

إرساء إطار للتعاون حول محاربة الأمية على المستوى الترابي

إن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية يبقى مرهونا بتنزيلها على المستوى الترابي (الجهوي والإقليمي والمحلي) في إطار شراكات تتم مع المصالح اللامركزة للدولة والمجالس المنتخبة، انسجاما مع مبدأ التعاون والتضامن بين الأطراف المعنية.

فنجاح هذه الاستراتيجية الوطنية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الحقائق على أرض الواقع، والتوفر على أجوبة محلية، وتعزيز حضور الوكالة عبر مصالحها الخارجية من أجل تشبيك قوي بين جميع الأطراف، من خلال شراكات ذات أهداف مشتركة.

إن إضفاء الطابع الترابي على سيرورة عمليات محاربة الأمية سيمكن من خلق الالتقائية والتوازن بين الأهداف الإستراتيجية الوطنية والموارد والأدوات المشتركة، مع ومراعاة الخصوصيات المحلية والاجتماعية والثقافية.

لذا ستسمح هذه المقاربة لكل جهة من جهات المملكة من التوفر على مخطط جهوي لمحاربة الأمية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لخارطة الطريق مع مراعاة الاحتياجات الخاصة.

المشروع السادس:

وضع آلية تنسيقية مع كافة المتدخلين لتحقيق الالتقائية والرفع من عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية

مكنت الشراكات المبرمة في السنوات الأخيرة بين الوكالة والشركاء من قطاع عام (وزارات ومؤسسات عمومية وسلطات محلية) وقطاع خاص وجمعيات، من الزيادة في عدد المستفيدين بشكل كبير.
وللاقتراب من الهدف المسطر في القانون الإطار 51.17 والذي يرمي إلى القضاء على الأمية في أفق سنة 2029، وجب تسريع وتيرة محاربة الأمية. لذلك يجب تعزيز الشراكات وتوسيعها لتعبئة جميع الفاعلين من داخل المجتمع، وتشجيع الأشخاص المستهدفين على الانخراط في مسار تكويني متسم بالاستدامة..
من أجل ذلك، تروم خارطة الطريق تسجيل ما لا يقل عن 1.3 مليون مستفيد ومستفيدة كل سنة. لتحقيق هذا الهدف الكمي، سيتم تعزيز الشراكات وطنيا وجهويا في مجال محاربة الأمية، في إطار تعاقد واضح يحدد مسؤوليات الشركاء.

المشروع السابع:

تعزيز محاربة الأمية كرافعة للتعلم مدى الحياة

الهدف من هذا المشروع هو المساهمة في إنشاء المعهد الأفريقي للتعلم مدى الحياة (IAATLV) كرافعة لتعزيز محاربة الأمية ، في المغرب والقارة الأفريقية ، باعتبارها أساسا للتعلم مدى الحياة. بالإضافة الى تعزيز دينامية مراكز التعلم مدى الحياة ومدن التعلم.

ترتكز خارطة الطريق على كون محاربة الأمية هي مدخل للتعلم مدى الحياة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية " إن احتضان المملكة المغربية لفعاليات هذا المؤتمر، يكرس انخراطها الفعلي في ترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة. وهو ما تجسد على أرض الواقع، من خلال التحاق مدينتي شفشاون وبنجرير بالشبكة العالمية لمدن التعلم، وحصول المغرب على كرسي اليونسكو، بفضل إنشائه مرصدا للتعلم مدى الحياة، ومساهمته في إعداد آليات لتتبع وتقييم مستوى التعلمات، بشراكة مع معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة.

وبالإضافة إلى ذلك، تتميز المملكة بدينامية ملحوظة، بفضل تعاون وتضافر جهود جميع الفاعلين، من قطاع عام وخاص، وكذا الجامعات والجماعات الترابية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، الذين يسهرون على تنزيل السياسات والبرامج الخاصة بالمتعلم الكبير."[12]
وفقا للقانون الإطار 51.17 الصادر سنة 2019 ، تعد محو الأمية مدخلا أساسيا للتعلم مدى الحياة وهذا يعني على وجه الخصوص :

- إدماج محاربة الأمية ضمن الأنشطة الاجتماعية والثقافية؛
- تشجيع المنظومات البيئية الحضرية والقروية على الانخراط في التعلم مدى الحياة؛
- تعبئة الجامعات والطلاب كرافد مهم لتعزيز جهود محو الأمية.

ولتجسيد هذه التوجهات، ستتم مواكبة تطور مراكز التعلم مدى الحياة، مع تقديم الدعم لبروز مدن قارئة جديدة في المغرب. بالإضافة إلى ذلك ، سيتم تعزيز مرصد التعلم مدى الحياة ، دون أن ننسى المساهمة في تنفيذ مبادرات ما بعد CONFINTEA VII.

أوضحت الرسالة الملكية ملامح هذه المبادرة ذات النطاق الإفريقي، مشيرة إلى أن هذا المعهد الإقليمي:

- "سيهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين والمؤسسات والمنظمات الإقليمية في مجال التعلم مدى الحياة"؛
- سيعزز ، "تبادل التجارب الناجحة ، ونقل المعرفة وكذلك تبادل الخبرات المتعلقة بالتعلم مدى الحياة وتعليم الكبار ولا سيما على مستوى المدن القارئة الأفريقية"؛
- سيجعل من الممكن "إقامة روابط تعاون بين الفاعلين الأفارقة والجهات الفاعلة في مجال التعلم مدى الحياة في جميع أنحاء العالم"؛
- "سيستهدف الفاعلين المحليين، ولا سيما صانعي السياسات والممارسين ورؤساء المنظمات غير الحكومية والباحثين، لإجراء تقييم على مستوى القارة للسياسات العامة المتعلقة بالتعلم مدى الحياة، وفقًا لنهج يضع في مقدمة أولوياته المتعلمين وكذلك المكونين ".

12. الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد في مراكش من 15 ال 17 يونيو 2022

المشروع الثامن:

تعزيز الترافع والتواصل حول محاربة الأمية

بذلت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية جهودًا كبيرة في مجال التواصل والترافع والتعبئة من أجل جعل محاربة الأمية ورشا وطنيًا والتزامًا جماعيًا. وجب الآن تدعيم هذا التواصل من أجل تعزيز تضافر جميع الأطراف حول هذه القضية الوطنية الهامة.

تهدف خارطة الطريق هذه إلى تعزيز التواصل حول منجزات الإستراتيجية الوطنية والجهوية والإقليمية وتشجيع الفئات المستهدفة على الإقبال على برامج محاربة الأمية.

3-3 الجودة: من أجل تحسين ودعم جودة التعلمات (5 مشاريع)

مواصلة تحسين جودة العرض الأندراغوجي.

رهان تنفيذ مشاريع المحور الثالث:

تشكل خارطة الطريق الجديدة هذه فرصة للمغرب من أجل مواصلة جهوده فيما يرتبط بجودة العرض المقدم للمستفيدين والمستفيدات من برامج محاربة الأمية. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال بناء برامج تتلاءم مع حاجيات الفئات المستهدفة. «وفي هذا الصدد، كنا دائما وما نزال، حريصين كل الحرص على توفير تعليم جيد لجميع المغاربة، بكل شرائحهم وباختلاف أعمارهم ؛ تعليم يضمن الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، ويؤهل للحياة المهنية، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي [13] .

وهذا يتطلب القدرة على التجديد وتطوير البرامج باعتماد الخبرة في مجال الهندسة البيداغوجية وترصيد مهنية الفاعلين في المجال. كما يبقى مسار محاربة الأمية رهينا بمدى ملاءمته مع نظام إشهادي معترف به يوفر إمكانية فتح جسور نحو باقي أنظمة التربية والتكوين الأخرى.

كما أن جودة العرض في مجال محاربة الأمية تظل أحد الشروط الأساسية لتحقيق الأهداف الكمية المسطرة في المحور الثاني من خارطة الطريق هذه.

المشروع التاسع:

تفعيل معهد التكوين في مهن محاربة الأمية.

تتطلب عملية محاربة الأمية تدخل فئات مختلفة من المهنيين يمكن تحديدهم على النحو التالي :

- مهنيون يمارسون الوظائف الخاصة بمجال محاربة الأمية في صفوف الكبار (المكونون في مجال محاربة الأمية، المؤطرون، مسيرو البرامج ومكونو المكونين في المجال)؛
- مهنيون يمارسون الوظائف المساعدة ذات الصلة بمحاربة الأمية (مستشارو التكوين، مختصون في إنتاج الموارد الرقمية، إلخ).

فتوصيف هذه الوظائف وبناء دلائل خاصة بها تحدد على الخصوص ملامحها والكفايات الأساسية اللازمة التي يجب التمكن منها، يبقى أحد المداخل الأساسية لتطوير منظومة محاربة الأمية بالمغرب.

في هذا السياق ولتحقيق متطلبات المهننة في هذا المجال شرعت الوكالة في إحداث "معهد التكوين في مهن محاربة الأمية"(IFMA). وهو معهد سيتميز باعتماد أساليب جديدة في مجال التكوين يزاوج بين التكوين الحضوري والتكوين عن بعد. وسيعمل هذا المعهد على تحسين مستوى جودة العرض المقدم من طرف المتدخلين في هذا المجال، كما سيساهم في عملية الإشهاد لدى المكونين في مجال محاربة الأمية التي شرعت فيها الوكالة مؤخرا. وسوف يمكن هذا المعهد من توفير إمكانية دعم جميع المقترحات الرامية إلى تحسين وضعية مهن محاربة الأمية.

بالموازاة مع ذلك، ستتم مواصلة دعم التكوين الجامعي عبر برامج الماستر ، التي يجب إعطاؤها طابعا مهنيا.

في إطار تنزيل هذا المشروع، تعتمد الوكالة على الدعم الدائم لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لتدبير المعهد ومختلف أنشطته، كما تعتمد الوكالة أيضا على مختلف مراكز الوزارة، خصوصا المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب (CNIPE) والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لكونهم شركاء فاعلين في المشروع من جهة ، ومن جهة أخرى لتقاسم الخبرات المتراكمة لدى فريق الوزارة في مجال التعليم والتكوين عن بعد وإعداد وتنفيذ البرامج التكوينية عن بعد، وحضوريا. وذلك بغية تقوية الشراكة بين جميع الفاعلين وضمان استدامة أنشطة المعهد ومأسستها.

13. الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد في مراكش من 15 ال 17 يونيو 2022

المشروع العاشر:

مراجعة المناهج، وتطوير الطرق الفعالة والتقنيات الجديدة، وتكييف أدوات التدريس.

تبين التوصيات الدولية في هذا المجال، كما ورد في الجزء الخاص ب "التشخيص" من هذه الوثيقة، بأن محاربة الأمية هي عملية تتسم بالديمومة قصد إتقان كاف للقراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية ليكون الفرد مستقلاً في مختلف وضعياته الاعتيادية البسيطة.

يضفي هذا التعريف إلى نتائج عملية أساسية في تنزيل خارطة الطريق هذه، وذلك من حيث هندسة برامج محاربة الأمية ومحتوياتها، الواجب تحديدها، مثل: وضع هيكلة لتصنيف المهارات الأساسية في إطار مرجعي واضح؛ اعتماد شبكة تصنف المستويات الرئيسية لمحاربة الأمية؛ بناء أدوات تمكن من تحديد مستوى القراءة والكتابة لدى المترشحين والمترشحات قبل الشروع في دروس محاربة الأمية؛ بناء عرض بيداغوجي أكثر تنوعًا يناسب بشكل أفضل المستويات المختلفة لمحاربة الأمية.

في هذا الصدد، تتوفر الوكالة على منهاج لمحاربة الأمية هو قيد التجديد، بالإضافة إلى برامج وظيفية مختلفة، منها ما هو قيد الإحداث. وسيتم العمل أيضًا على تطوير المعينات البيداغوجية مع إدماج مجموعة من الابتكارات الحديثة في مجال تعليم الكبار، بما في ذلك الوسائل والمضامين الرقمية.

وبذلك ستساهم برامج محاربة الأمية المستقبلية في إتقان المهارات والمعارف الأساسية لدى المستفيدين، والتي ستعزز مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتوطد لديهم مبادئ المواطنة والوعي بحقوق الإنسان وأثرها على الحياة الفردية داخل المجتمع وتمكنهم من تحقيق استقلاليتهم في متطلبات حياتهم اليومية: الولوج إلى خدمات الرعاية الاجتماعية والثقافية - تدبير الإجراءات الإدارية الخاصة ...

من أجل كل ذلك، وجب تحقيق عرض يستجيب بشكل أفضل لحاجيات الفئات المعنية، ويضمن جميع الشروط اللازمة التي تؤمن توافقا تاما بين الشهادات المحصلة في مجال محاربة الأمية مع "الإطار الوطني للإشهاد" (CNC).

المشروع الحادي عشر:

تطوير استعمال التقنيات الرقمية والتجديد في مجال محاربة الأمية.

تم اغناء عرض محاربة الأمية بواسطة الإمكانات التي تتيحها المعينات الرقمية وطرق التعلم الحديثة.

ويكمن التحدي في تعزيز أساليب التعلم النشط بفضل الأساليب التفاعلية التي تسمح بها التكنولوجيا الرقمية في اطار فردي او جماعي. ويبقى من الضروري إيجاد نوع من التوازن بين طرق التدريس الحضوري وعن بعد، والعمل الشخصي وذلك الذي يحتاج لمواكبة، وبين المسارات الفردية والجماعية للتعلم، وكذا بين الطرق التقليدية والتشاركية.

فإذا كانت الوكالة تتوفر بالفعل على معينات رقمية لمحاربة الأمية، فإنها مدعوة مع شركائها إلى ترصيد هذه التجربة في أفق تطويرها عبر تأطيرها باستراتيجية ضابطة لمختلف أشكال استخدامها. الأمر الذي يستوجب التدقيق في الوسائط التي يمكن استعمالها، والأساليب الأندراغوجية الملائمة مع المواكبة اللازمة للمكونين في مجال محاربة الأمية. في هذا الجانب، يمكن التفكير في وضع وثيقة موجهة تؤطر التكوين عن بعد كداعم ومكمل لعمليات التكوين الحضوري.

المشروع الثاني عشر:

تطوير منظومة تقييم المكتسبات

يجب أن تفضى عمليات محاربة الأمية بالمستفيدين الى مسارات التعلم مدى الحياة. من هنا تكمن أهمية مواصلة ودعم البحث الإجرائي حول قياس تعلم المستفيدين من برنامج محاربة الأمية (RAMAED) وفق منظور يكفل التعاون جنوب-جنوب الذي يهدف إلى ضمان استدامة المكتسبات . " وسيشكل هذا المعهد مركزا إقليميا لتقوية قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات والمنظمات الإقليمية في مجال التعلم مدى الحياة. كما سيسمح بتبادل التجارب الناجحة، ونقل المعرفة، وتقاسم الخبرات فيما يخص تعلم الكبار وتعليمهم. لا سيما على مستوى مدن التعلم الافريقية، ومن خلالها، ربط أواصر التعاون مع مثيلاتها في ربوع العالم" [14].

كما سيستهدف هذا المعهد الفاعلين المحليين، من صناع القرار السياسي وكذا الممارسين، ورؤساء المنظمات غير الحكومية والباحثين، لتقييم السياسات العمومية للتعلم مدى الحياة، على نطاق قاري، وفق مقاربة تضع المتعلمات والمتعلمين والمكونات والمكونين في صلب الأولويات..

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يسمح عرض محاربة الأمية بالحصول على شهادات متوافقة مع الإطار الوطني للإشهاد (CNC).

تأسيسا على هذا المبدأ، سيمكن تعزيز تقويم المهارات المكتسبة (الذي يتم إجراؤه عند بداية ونهاية كل دورة لمحاربة الأمية) من المساعدة على التوجيه إلى النظام التربوي النظامي أو التكوين المهني.

لذا يرتقب تنظيم هذا النظام لتقييم المهارات المكتسبة وفقًا للخطة الوطنية لتقويم مكتسبات المتعلمين والمتعلمات.

المشروع الثالث عشر:

وضع نظام للإشهاد والجسور بين برامج محاربة الأمية والتربية النظامية والتكوين المهني.

الإطار الوطني للإشهاد هو أداة لدمج محاربة الأمية في مسار شامل للتعلم مدى الحياة. فمعادلة برامج محاربة الأمية في إطار النظام الوطني للإشهاد أصبحت أمرًا حتميًا. يمكّن نظام المعادلة مع باقي مسارات الإشهاد الأخرى من توفر برامج محاربة الأمية على عدة خاصة للاعتماد، وبالتالي تسهيل التنسيق بين جميع المبادرات الحكومية في مجال تنمية رأس المال البشري.

لذلك من اللازم مساهمة الوكالة مع شركائها خاصة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة في تنزيل الإطار الوطني للإشهاد لتفتح في وجه الحاملين لشهادات برامج محاربة الأمية الحق في المعادلات، حسب مستويات شبكة الاطار الوطني للإشهاد. كما يمكن بالموازاة مع ذلك بناء جسور بين برامج محاربة الأمية ومختلف أنظمة التعليم والتكوين الأخرى

4-3 الحكامة: دعم حكامة منظومة محاربة الأمية (7مشاريع)

تهيئة ظروف حكامة أكثر ديناميكية للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية.

رهان تنفيذ مشاريع المحور الرابع:

تتطلب الطموحات المختلفة الواردة في المحاور السابقة تعزيز حكامة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية، بما يتماشى مع التقدم المحرز خلال فترة خارطة الطريق 2017-2021.

وتحقيقا لهذه الغاية، تم تحديد مجموعة من المشاريع التي شرع العمل بها سابقا وتحتاج للمتابعة وهي: تعزيز جودة قيادة وتتبع ورصد وتقييم برامج محاربة الأمية؛ تطوير التدبير المتمحور حول النتائج؛ ضمان مطابقة القوانين والمساطر والمعايير؛ وضع نظام للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات؛ المساهمة في تعزيز الترسانة القانونية المؤطرة لمجال محاربة الأمية؛ وضع نظام خاص لاعتماد الجمعيات المساهمة في محاربة الأمية.

وبهذا سيساهم المغرب في تحقيق مقتضيات "إطار عمل مراكش" المعتمد خلال المؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار.

14. الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمر الدولي السابع لتعليم الكبار المنعقد في مراكش من 15 ال 17 يونيو 2022

المشروع الرابع عشر:

إرساء منظومة للتدبير المندمج

تسعى الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية إلى تبسيط التدابير الإجرائية من خلال دمج المعطيات لجميع العمليات التدبيرية في إطار منظومة مركزية للمعلومات.

ستمكن هذه المنظومة من تحقيق الميزات التالية:

- تجنب البيانات المتكررة؛
- تحسين مساطر التدبير؛
- التوفر على معلومات ذات جودة عالية.

المشروع الخامس عشر:

تعزيز سيرورة تتبع وتقويم برامج محاربة الأمية

تتوفر الوكالة على نظام معلومات لتدبير برامج محاربة الأمية (SIMPA) يسمح بالتوفر على معطيات حول سير برامج محاربة الأمية ويغذي بشكل آني نظام القيادة، والتتبع والتقييم.

بذلك يجب أن تكون هذه المنظومة قادرة على التأقلموالتطور للحصول على قياس دقيق لمدى تقدم محاربة الأمية بالمغرب، بالإضافة إلى تحليل ومعالجة مختلف المتغيرات المرتبطة بها لتوجيه القرارات الاستراتيجية.
لهذا، يبدو من الأجدر القيام بما يلي:

- تعزيز نظام القيادة والتتبع والتقييم الخاص ببرامج محاربة الأمية على المستويين الوطني والترابي؛
- تبني مبدأ الجودة في إدارة برامج محاربة الأمية وتتبعها وتقييمها، استنادا إلى العمل الذي تم فيما يتعلق بهيكلة عمليات التدبير كنظام الاستقبال والشكاوى الذي تم اعتماده على سبيل المثال؛
- القيام بتقارير سنوية لأنشطة محاربة الأمية (تقارير وطنية وجهوية) التي تعكس جوانب تنفيذ استراتيجية خارطة الطريق.

المشروع السادس عشر:

تعزيز نظام إدارة الأداء

يساعد نظام إدارة الأداء مختلف الجهات الفاعلة في مجال محاربة الأمية على العمل من أجل تحقيق تغييرات بشكل دال وكبير تجاه الخدمة العمومية المقدمة للفئات المستهدفة.

ففي إطار مقاربة تزاوج بين ما هو استراتيجي وتحليلي، يجب أن يمكن هذا التدبير من:

- قياس نجاعة الإجراءات المتخذة عبر التأكد من تحقيق الأهداف؛
- ضمان التحقق من الأهداف بأفضل تكلفة ممكنة، من خلال التحكم في الموارد التي تتم تعبئتها؛
- تقييم الأثر الخاص بجميع العمليات لتحسين قيادة تطوير وتثبيت النتائج المحققة.

المشروع السابع عشر:

إرساء نظام المراقبة الداخلية

ضمان مطابقة القوانين والمساطر والمعايير المعمول لتنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية يستلزم العمل على حصرها بوضوح ووضع عدة لتدبير المخاطر المحتملة ترتكز على آليات المراقبة والتتبع المناسبين.

بذلك يروم هذا المشروع على وجه الخصوص إلى تبيان وتوضيح متطلبات المطابقة لجميع العمليات المعتمدة في محاربة الأمية، والتحقق من ملاءمة خريطة المخاطر التي يتم رصدها مع الإطار المرجعي السالف الذكر.

المشروع الثامن عشر:

وضع نظام للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات

تميز مجال محاربة الأمية خلال السنوات الأخيرة بتنوع الشركاء والمقاربات المعتمدة. وهو معطى من المفترض أن يستمر في ضوء الاحتياجات والتحديات الجديدة. إن مأسسة محاربة الأمية والرفع من المستوى المهني للفاعلين، يقتضي ضرورة القدرة على استشراف التطورات المستقبلية من حيث مهننة القطاع، مما يستدعي وضع نظام للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات (GPEEC).

هذا النظام يعتبر الوسيلة الأنجع للتكيف مع الرهانات التي يطرحها تنفيذ خارطة الطريق الجديدة، على المدى القصير والمتوسط، من حيث الوظائف والكفاءات المشتغة وسيسمح التدبير الاستشرافي للموارد البشرية العاملة في مجال محاربة الأمية بمواكبة المستجدات بالمجال من حيث الأدوات والطرائق الجديدة للتكوين والتدبير والتتبع والتقييم.

ولتحقيق هذا المبتغى صار من اللازم توسيع الدليل الحالي للوظائف والكفاءات (REC) ليشمل جميع مهن محاربة الأمية، وإحداث نظام ديناميكي لتعزيز قدرات العاملين في المجال ومواصلة إرساء نظام الاشهاد الخاص بالمكونين مما سيساهم في تحفيزهم للانخراط بقوة في تنزيل البرامج.

المشروع التاسع عشر:

المساهمة في تعزيز الترسانة القانونية المؤطرة لوظيفة محاربة الأمية.

يعد تحيين الترسانة القانونية الذي يعتبر أحد مشاريع خارطة الطريق السابقة 2017-2021. وقد تم تفعيل هذا الورش من خلال مساهمة الوكالة في أشغال اللجنة الوطنية لمواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي المحدثة في إطار تنزيل القانون الإطار 51.17.

في هذا الصدد وجب التأكيد أن عملية مواكبة تنفيذ القانون الإطار المذكور أعلاه لم تكتمل بعد بالنسبة لقطاع محاربة الأمية وتحتاج إلى مواصلتها في إطار خارطة الطريق هاته.

المشروع العشرون:

وضع نظام خاص لاعتماد الجمعيات المساهمة في محاربة الأمية.

تسعى الوكالة إلى تجويد الشراكات مع الجمعيات الفاعلة في مجال محاربة الأمية.

وبغية تحقيق هذه الجودة، التي تستوجب بالضرورة تبني شراكة واضحة ونظاما فعالا للتتبع و المراقبة، وجب وضع آلية جديدة للتصنيف والاعتماد بناءً على نظام مرجعي موحد على المستوى الوطني و ومواكبة هذه العملية عبر تقوية قدرات الجمعيات المعنية.
إن عملية وضع تصنيف خاص بالجمعيات ومراقبة جودة تنفيذ الشراكات ستمكن من دعم وتحفيز هذه الجمعيات وستضمن الاستخدام السليم للمال العام.
وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري العمل على:

- تحسين اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات مع التركيز على مراقبة جودة تنفيذها؛
- وضع آلية لاعتماد الجمعيات النشيطة في مجال محاربة الأمية؛
- تعزيز قدرات الجمعيات.

تنزيل خارطة الطريق: الإطار ومؤشرات التتبع

1-4 شروط التنزيل
2-4 آليات التتبع والمؤشرات

4. تنزيل خارطة الطريق: الإطار ومؤشرات التتبع

إن الدينامية التي تروم تحقيقها خارطة الطريق لن تتأتى إلا من خلال التعبئة القوية للمجتمع ككل. ويمكن كذلك تحقيقها من خلال التنزيل الجيد لمضامينها وفق نهج واضح يسهل معه التتبع ويعتمد على تحديد واضح لمهام ومجالات تدخل كل فاعل على حدة.

4-1 شروط تنزيل خارطة الطريق

في إطار مبدأ التنسيق الذي نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم 38.09 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والذي يستحضر كون محاربة الأمية مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع ضمن مقاربة تشاركية وتعاقدية والتقائية بين القطاعات المعنية، وفي إطار مؤسساتي يوفر فضاء للتنسيق بين مختلف المتدخلين، ووفقا لرؤية تربط محاربة الأمية بإصلاح منظومة التربية والتكوين ومشاريع التنمية البشرية ومحاربة الفقر. نظرا لكل هذه الاعتبارات، فإن الوكالة تعتزم تنزيل خارطة الطريق 2023-2027 من خلال ما يلي:

1. تطوير نظام الشراكة مع الجمعيات والتعاونيات التي تعد فاعلا رئيسيا في تنفيذ برامج محاربة الأمية (إنجاز أكثر من 60% من مجموع البرامج). وفي هذا الإطار سيتم العمل على الانتقال إلى نظام يؤسس لشراكة مبنية على مؤشرات النجاعة وذلك عبر تعزيز المقاربة التشاركية عبر لقاءات تواصلية واستشارية وكذا عن طريق نظام لتصنيف واعتماد الجمعيات كإطار تحفيزي لهذا الفاعل من أجل ضمان فتح أقسام محاربة الأمية من قبل جمعيات مؤهلة وذات قدرات تدبيرية وتنفيذ مجالي.

2. اعتماد المقاربة الترابية من خلال مجموعة من الإجراءات خصوصا تفعيل الشراكات مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمجالس المنتخبة.

3. إعمال لجنة تنفيذية جديدة تتألف من ممثلي القطاع العام الفاعلين في المجال، بما فيهم:
   - وزارة الاقتصاد والمالية؛
   - وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛
   - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
   - باقي القطاعات الحكومية الشريكة؛
   - المجالس المنتخبة.

   تجتمع هذه اللجنة، باعتبارها آلية للتتبع، بشكل دوري وفق قانون داخلي يتم إعداده.

4. تعزيز التنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل تحسين الاستهداف بما يتماشى والتقدم المهم من حيث الكم والكيف المحرز خلال الفترة السابقة؛ في إطار منظومة عبرت عن نجاعتها من خلال عدة محاور همت برنامج ما بعد محو الأمية وبرنامج محاربة الأمية بواسطة التلفاز والأنترنت وكذا القرى القارئة، إضافة إلى نظام الاستهداف.

5. العمل على تنفيذ المقاربة التي تم الاتفاق على معالمها مع الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب CGEM والمبنية أساسا على تحديد الحاجيات وصياغة برامج خاصة وملائمة لفائدة القطاعات ذات الأولوية وتعبئة المؤسسات الخاصة لتنفيذها.

   كما سيتم تنفيذ هذه الخطة في إطار مخرجات النسخة السابعة للمؤتمر الدولي لتعليم الكبار المنظم بالمغرب، خصوصا في شقها المرتبط بإشراك القطاع الخاص والتي عرفت مساهمة مهمة للكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب.

6. الولوج إلى خدمات المكونين التابعين لبعض القطاعات العمومية والمتوفرة على مراكز للتكوين كوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وقطاع الصيد البحري والصناعة التقليدية وكذا الشباب. ذلك أن فتح أقسام محاربة الأمية خصوصا في المناطق التي لا يمكن تلبية حاجياتها في إطار الشراكة مع المجتمع المدني.

4-2 آليات التتبع والمؤشرات

تتطلب الطموحات المختلفة الواردة في محاور خارطة الطريق تعزيز حكامة التنزيل، بما يتماشى مع التقدم المحرز خلال فترة خارطة الطريق 2017-2021. حيث أن التنزيل الجيد لمضامين هذه الخارطة لن يتأتى دون آليات تنزيل المشاريع: بطاقات المشاريع وتوزيع واضح للمسؤوليات وفق برمجة زمنية معقولة ومؤشرات تقيس مدى تحقيق الأهداف وقابلة للتتبع على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ستتم البرمجة السنوية للمشاريع انطلاقا من مخطط ثلاثي متجدد، وفق الإطار التشريعي الذي يوفره القانون الإطار رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية الذي يكرس تدابير تحديث التدبير المالي ويساهم في تعزيز الشفافية. فبعد مصادقة مجلس إدارة الوكالة على كل مخطط ثلاثي سيتم تنزيل الشطر المتعلق منه بكل سنة من خلال عمليات مبرمجة خلال حيز زمني، ونتائج منتظرة واضحة يتم قياس مدى تحققها بواسطة مؤشرات كمية ونوعية بسيطة وتوضح أثر كل عملية ومخرجاتها (أنظر الإطار المنطقي رفقته).

تجدر الإشارة أن تنزيل خارطة الطريق هذه سيأخذ بعين الاعتبار عدة محاذير تمت الإشارة إليها خلال مرحلة التشاور مع الشركاء والفاعلين.

وفي الأخير، إن ربح رهان محاربة الأمية، باعتبارها قضية وطنية يتوقف على العوامل الأساسية التالية:

- القيام بالمرافعة من أجل محاربة الأمية عبر رسائل محفزة وإيجابية ومجزية، مع تشجيع الأشخاص الذين يعانون من الأمية قصد الانخراط في برامج محاربة الأمية حسب حاجياتهم الفردية؛
- العمل على تعبئة قوية لجميع الفاعلين المعنيين بغية الاستجابة الإجرائية لحاجيات المستهدفين؛
- إدماج تقنيات الاتصال والتكنولوجيا الرقمية، بهدف تطوير العرض باعتماد التكوين عن بعد، بانسجام وتكامل مع التكوين الحضوري.

ملحق : الإطار المنطقي لخارطة الطريق 2023-2027.

المحاور	المشاريع	النتائج المنتظرة	مؤشرات التتبع
المحور الأول: الاستهداف الوقاية، المصاحبة وتعزيز استهداف الفئات المعنية	المشروع رقم 1 تطوير محاربة الأمية الوالدية	مسارات محو الأمية الوالدية مفعلة مع أنشطة إجرائية بالاشتراك مع المتدخلين المعنيين وفي مقدمتهم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.	•إرساء مسار محو الأمية الوالدية. •عدد المستفيدين والمستفيدات الذين استكملوا برنامج محو الأمية الوالدية.
	المشروع رقم: 2 تعزيز محو الأمية تحسين الاستهداف	برامج خاصة لمحو الأمية لدى الفئات المستهدفة.	•عدد الشباب المستفيدين من دورات محو الأمية. •عدد المستفيدات من دورات محو الأمية. •عدد المستفيدين من دورات محو الأمية بالوسط القروي. •عدد المستفيدين من دورات محو الأمية من الأشخاص في وضعية إعاقة. •عدد السجناء المستفيدين من دورات محو الأمية. •عدد المستفيدين من دورات محو الأمية من المهاجرين.
	المشروع رقم: 3 تحسين فرص الاندماج المهني لدى المستفيدات والمستفيدين من برامج محاربة الأمية.	تعزيز مواكبة المستفيدين والمستفيدات من برامج محو الأمية بغية المساهمة في إدماجهم	•انشاء واعتماد قاعدة للمهارات والمعارف المهنية الأساسية المناسبة للاندماج المهني. • عدد المستفيدين الذين اكتسبوا مهارات مهنية تسهل الاندماج.
	المشروع رقم: 4 دعم محاربة الأمية في الأوساط المهنية	تعزيز محو الأمية في الوسط المهني. الفئة المستهدفة: العمال والعاملات	•عدد المستفيدين والمستفيدات المسجلين في برنامج محو الأمية الخاص بالقطاع الخاص. •عدد المستفيدين والمستفيدات من برنامج محو الأمية في المؤسسات العمومية.
المحور الثاني: التآزر تعبئة وتعاون الفاعلين العموميين والخواص حول القضية الوطنية لمحاربة الأمية.	المشروع رقم 5 ارساء إطار للتعاون حول محاربة الأمية على المستوى الترابي.	كل جهة تتوفر على مخطط جهوي لمحاربة الأمية حسب خصوصياتها.	• نسبة تقدم إعداد المخططات الجهوية. • نسبة تقدم تفعيل المخططات الجهوية.
	المشروع رقم: 6 وضع آلية تنسيقية مع كافة المتدخلين لتحقيق الالتقائية والرفع من عدد المستفيدين من برامج محاربة الأمية.	الشراكات في مجال محاربة الأمية مفعلة بشكل يضمن الالتقائية والتآزر المطلوب لبلوغ مليون وثلاث مئة ألف مستفيد سنويا .	• نسبة زيادة معدل الالتحاق بفصول محو الأمية كل سنة.
	المشروع رقم: 7 تعزيز محاربة الأمية كرافعة للتعلم مدى الحياة.	مراكز التعلم المجتمعي مشتغلة ومفعلة. المعهد الافريقي للتعلم مدى الحياة مفعل مبادرات مدن التعلم مدعمة. مؤسسات التعليم العالي في صلب محاربة الأمية من خلال مشاركة طلابها.	• عدد العمليات المنجزة في إطار مبادرات التعلم مدى الحياة.
	المشروع رقم: 8 تعزيز الترافع والتواصل حول محاربة الأمية.	• التواصل حول محو الأمية مفعل.	• وسائل التواصل المنجزة..

المحور الثالث: الجودة من أجل تحسين ودعم جودة التعلمات.	المشروع رقم: 9 تفعيل معهد التكوين في مهن محاربة الأمية IFMA	معهد التكوين في مهن محاربة الأمية IFMA مفعل.	• عدد المهنيين الذين تكونوا في إطار معهد التكوين في مهن محاربة الأمية IFMA
	المشروع رقم: 10 مراجعة المناهج، وتطوير الطرق الفعالة والتقنيات الجديدة، وتكييف أدوات التدريس.	عرض أندراغوجي يستجيب لحاجيات الفئات المستهدفة يأخذ بعين الاعتبار التجديد على أساس استراتيجية رقمية واضحة.	• عدد المستفيدين والمستفيدات في إطار المنهاج الجديد.
	المشروع رقم: 11 تطوير استعمال التقنيات الرقمية والتجديد في مجال محاربة الأمية.	عرض غني بالموارد الرقمية.	• عدد المنتوجات التي تم تطويرها. • عدد المستعملين للمنتوجات الرقمية.
	المشروع رقم: 12 تطوير منظومة تقييم المكتسبات	تتوفر الوكالة على إطار مرجعي للتقييم ينسجم مع الإطار الوطني للإشهاد ويرصد ما تحقق في مشروع البحث الإجرائي RAMAA. نتائج المستفيدين يتم تقييمها وفق هذا الإطار المرجعي.	• إطار مرجعي للتقييم معد ومصادق عليه. • عدد المهنيين الذين تم تكوينهم لاستعمال دليل التقويم والتتبع في مجال محاربة الأمية.
	المشروع رقم: 13 وضع نظام للإشهاد والجسور بين برامج محاربة الأمية والتربية النظامية والتكوين المهن.	• نتائج المستفيدين والمستفيدات مصادق على إشهادها مع معادلتها حسب مستويات الإطار الوطني للإشهاد. • مسالك تم مأسستها بين برامج محاربة الأمية ومختلف مكونات التربية النظامية والتكوين المهني.	• عدد المستفيدين والمستفيدات حسب الإطار الوطني للإشهاد. • عدد المسالك التي تم اعتمادها بشكل مؤسساتي.

المحور الرابع: الحكامة عدة لدعم حكامة منظومة محاربة الأمية			
	المشروع رقم: 14 ارساء منظومة للتدبير.المندمج	منظومة مندمجة للتدبير قائمة.	• أداة مندمجة للتدبير مفعلة.
	المشروع رقم: 15 تعزيز سيرورة تتبع وتقويم برامج محاربة الأمية	• العدد الداخلية والخارجية المرتبطة بالتدبير قائمة. • آليات القيادة والتتبع والتقويم لسياسة محو الأمية تم وضعها وتتيح توجيه القرارات الأساسية للقطاع.	• عدد التقويمات الداخلية والخارجية التي تم إنجازها. • إدماج معطيات داخل SIMPA تمكن من تصور جيد لتطور المستفيدين والمستفيدات من مسار محاربة الأمية. • دراسة الأثر لبرامج محاربة الأمية (RAMAA 2)
	المشروع رقم: 16 تعزيز نظام إدارة الأداء	• عدة التعاقد مع المديريات الجهوية للوكالة معدة ومفعلة.	• مستوى تقدم سيرورة التعاقد.
	المشروع رقم: 17 إرساء نظام المراقبة الداخلية	• مخاطر عدم التطابق بين العمليات الإجرائية واستراتيجية محاربة الأمية تم ضبطها والتحكم فيها.	• إطار مرجعي لمتطلبات التطابق تم وضعه واعتماده. • عدة للمراقبة خاصة بالتطابق تم اعتمادها.
	المشروع رقم: 18 وضع نظام التدبير التوقعي للمهن والكفاءات	• منظومة دينامية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات تم وضعها. • وظائف محو الأمية تمت مهننتها.	• عدد الأفراد الذين استفادوا من برامج دعم القدرات المهنية.
	المشروع رقم: 19 المساهمة في تعزيز الترسانة القانونية المؤطرة لوظيفة محاربة الأمية	• الترسانة القانونية مكتملة تتيح للوكالة القيام بجميع مهامها.	• عدد النصوص التي تمت المصادقة عليها.
	المشروع رقم: 20 وضع نظام خاص لاعتماد الجمعيات المساهمة في محاربة الأمية	• الجمعيات الفاعلة في مجال محاربة الأمية تم ترتيبها وتصنيفها في إطار اعتماد خاص.	• عدة خاصة للاعتمادات تمت المصادقة عليها. عدد الجمعيات التي تم اعتمادها وتصنيفها

www.anlca.ma